

١٨ المواطنة على المستوى المحلى : سياسة الحياة اليومية ..

ا. د. السيد عبد المطلب غادم

"إن الأمم الوحيدة التى تنكر فوائد الحريات الإقليمية ؛ إنها هى التى ليس لديها شيء منها ، أو لديها النذر اليسير . وبعبارة أخرى ، لا ينكر فضل هذا النظام (المحليات) إلا الذين يجهلونهُ".

"والحق أننى لا أستطيع أن أتصور أنه فى مقدور أمة ما أن تعيش وتزدهر من غير حكومة مركزية قوية ، ولكنى أعتقد أن الإدارة المركزية لا تصلح إلا لإضعاف الأمة التى تأخذ بها ، وذلك بأن تضعف باستمرار من الروح المحلية فيها. ومع أن مثل هذه الإدارة قد تستطيع أن تعبئ ما يمكن تعبئته من مصادر الشعب ، وتوجهها نحو نقطة معينة فى لحظة معينة ، إلا أنها تضر بتحديد هذه المصادر. إنها قد تظفر بالنصر فى ساعة الصراع ، ولكنها ترخى شيئاً فشيئاً من أعصاب قوتها ، إنها قد تعاون كل المعاونة على عظمة الفرد العابرة ، ولكنها لا تعاون على سعادة الأمة سعادة دائمة" [ألكس دى توكفيل ، الديمقراطية فى أمريكا ، الجزء الأول ، ترجمة أمين مرسى قنديل ، دار كتابى ، القاهرة ، ١٩٨٤م] .

منذ تخرجى فى الجامعة شهدت مصر ثلاث مراحل: مرحلة الأمل ، ومرحلة الشكوى والتذمر ، ومرحلة التخلّى والاستسلام مع نصر أكتوبر ١٩٧٣م ملأنا الأمل والتطلع إلى المستقبل والبناء ، وعبرت عن هذا الطموح فى أطروحتى الماجستير والدكتوراه ، وسميت الأولى: "علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية: دور الإدراك السياسي" ، وسميت الثانية: "المشاركة السياسية فى مصر" ، وشهد معظم عقد ١٩٨٠م الشكوى والتذمر من القطاع العام والتوظيف العام ، وحاولت خلالها الترويج والاستدراج لثلاث أفكار: الأولى التنمية السياسية اختيار ، والتكنولوجيا فيها غير محايدة سياسياً ، والثانية: اللامركزية ضرورة لصحة الأمة وصلاح الأحوال ، والثالثة: اقتراب التبادل المجتمعى أكثر مناسبة لفحص المشكلات المجتمعية ، ومنذ أواخر عقد ١٩٨٠ ؛ شهدنا الحماسة للتخلّى عن القطاع العام ، والاستسلام لقوى السوق هنا اتسع الخرق على الراقق ، ففرق الاهتمام بالمحليات (بالمواطن فى موطنه

الطبيعي) بين: "إعادة بناء المشروع العلمى لأفلاطون"، و"إحياء اقتراب الحجة والمحااجة وتحسين الخطاب العام"، و"إحياء النظرية القيمة" في مواجهة التيارات التى تعصف بالمجتمع، و"مشروعات المجتمع الجديد: إصلاح الأخلاق العامة، وشرطة المجتمع، وإصلاح النظام القضائى، وإصلاح التعليم، وإحياء الأسرة الممتدة". اليوم المسألة أكثر تعقيداً؛ فالمجتمع تحت مطارق ثلاث: الأولى: مطرقة فردية وهى السوق، الثانية: مطرقة دعاوى الحقوق، الثالثة: مطرقة الاستحواذ واللامبالاة. وتأجيل مواجهة المشكلات على حقيقتها؛ روح عامة يبدو أنها تكتسح الحاكم والمحكوم على السواء. الثقافة الغربية قريبة إلى النفوس، ومظاهر الثقافة أهم من جوهرها ومضمونها. لا يتصدى لهذه المطارق المدمرة إلا ثلاث قوى: روح المجتمع المحلى، والقيم المشتركة، والمشاركة النشطة، وقدراتها الحقيقية والفعالة فى المحليات.

على المستوى القومى الكل يسأل "ما أنت؟"، والقليل يسأل "من أنت؟"، وفى هذه القاعة وغيرها السؤال "ما؟" والسؤال فى أماكن قليلة "من؟". إن ذهب للعمل فى مجال آخر لن يثار أبداً سؤال "من؟" إنما يثار دائماً سؤال "ما؟"، وإن أخطأ الناس استعملوا "من".

سؤال "ما" عن غير العاقل، عن أداة، عن صفة، عن دور، عن منزلة؛ قل ما شئت. وسؤال "من" عن الذات، عن الهوية، عن الانتهاء، عن القيمة، عن الفاعل؛ تخيل ما شئت. الفارق بين ما ومن يقارب الفارق بين الرعية والمواطن، وبين الموجود والفاعل، وبين أنا ونحن. سؤال "ما" يميز بينى جالساً على رصيف وبينى جالساً فى تدریس، بينى ظالماً وبينى مظلوماً، بينى متصوراً وبينى متخماً. وسؤال "من" لا يميز، فأنا هو أنا على الرصيف، أو فى قاعة الدرس، ظالماً أو مظلوماً، متصوراً أو متخماً. سؤال "ما" نسب إلى، وسؤال "من" نسب إلى غيرى، فبغيرى وبى يتحقق "أنا"، وبها ينسب إلى لا يتحقق أبداً "أنا"؛ فكل ما ينسب إلى "عرض زائل"، به يكون "ما أبدو"، وليس "ما أكون حقاً". على أى حال كثيراً ما يؤرقنى سؤال "من"، ولا أتذكر أنه أرقنى سؤال "ما". بمن يكون لى وجود فعال ودور فى حياة الجماعة أيّاً كان الدور، وبها أنا كم مهمل، وجودى غير فعال؛ يكاد لا يتجاوزنى، وربما قصر عنى، وربما لا دور لى، أو لى دور عدمه أفضل من وجوده.

ربما بالغت بعض الشيء، لكنه مجرد تجسيد للسياق الذى نعيش فيه، وربما لن أقدم جديداً فى هذه المقالة إلى ما قدم من دراسات فى هذا المؤتمر، لكن يقيناً أنى سأبلور على الأقل ثلاث مسائل تحت العناوين التالية:

أولاً - موضع المواطنة المحلية من جدل المواطنة.

ثانيًا - سياسات الحياة اليومية: تهديدات وفرص المواطنة المحلية في مصر.

ثالثًا - المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية في مصر.

على الرغم من أن الموضوع الأول يبدو نظريًا ، فإن دلالاته العملية جديرة بالاعتبار . ولن نتعرض في الموضوع الثانى لتفاصيل السياسات العامة وقضاياها ، وإنما لما تقدمه من فرص ، وما تفرضه من تهديدات . والموضوع الثالث شائك ومعقد على نحو مثير للجدل ، وسنقتصر فيه على ما يعد أساسيًا وجوهريًا.

أولاً : موضع المواطنة المحلية من جدل المواطنة

الجدل المعاصر في المواطنة مشحون بالألفاظ والحدود الأيديولوجية ؛ يؤكد اليمين على الواجبات ، ويؤكد اليسار على التحويلات . ويعد عمل مارشال نقطة البداية بتحليله الثلاثى للمواطنة: مدنية ، سياسية ، اجتماعية: "يتكون العنصر المدنى من الحقوق الضرورية للحرية الفردية ؛ حرية الشخص ، حرية الحديث والفكر والإيمان ، الحق فى الملك الخاص ، وفى عقد عقود مصدقة ، والحق فى العدالة ، والأخير ذو ترتيب مختلف عن الأخرى لأنه الحق فى أن يؤكد (المراء) ويدافع عن كل حقوقه على أساس المساواة مع الآخرين ، وبعملية التحقيق القانوني... وأعنى بالعنصر السياسى الحق فى أن يشارك فى ممارسة القوة السياسية ؛ بوصفه عضوًا فى الهيئة التى منحت السلطة السياسية ، أو ناخبًا لأعضاء تلك الهيئة... وأعنى بالعنصر الاجتماعى كل النطاق من الحق فى القليل من الرفاه والأمن ، إلى الحق فى أن يشارك فى الميراث الاجتماعى ، وأن يعيش حياة كائن متحضر طبقًا للمقاييس السائدة فى المجتمع". [Marshall 1950: 10 – 11].

أما الحقوق الصناعية (المساومة الجماعية ، الإضراب ، وتقرير ظروف الشغل) فوضعها فى "نظام ثانوى للمواطنة الصناعية" يصف المساومة والتفاوض على الحقوق والواجبات بين الأطراف الخاصة. عد مارشال المواطنة الصناعية منفصلة عن حقوق المواطنة ، وعدها البعض امتدادًا للحقوق المدنية . يوضح الجدول (١) أنواع الحقوق المتنازع فيها اليوم ، وكثير منها مثير للجدل سواء من حيث علاقته بالمواطنة - وبخاصة الحقوق الاجتماعية وحقوق المشاركة- أو من حيث تعريفه أو تبريره أو تطبيقه. قدم جانوسكى [Janoski 1998] وصفًا لحقوق وقابلها بالتزامات أكثر إثارة للجدل.

جدول (١) أربعة أنواع من حقوق المواطنة

الحقوق المدنية (القانونية)	الحقوق السياسية
أ. الحقوق الاجرائية: ١. الوصول إلى المحاكم. ٢. حق التعاقد. ٣. المعاملة المتساوية في ظل القانون. ٤. حق الغريب والمواطن في الهجرة. ب. الحقوق التعبيرية: ١. حرية الحديث. ٢. حرية التدين. ٣. اختيار الأصدقاء والزوج. ٤. الحق في الخصوصية. ج. حقوق الضبط الجسدي: ١. التحرر من الإساءة والبيئة غير الآمنة. ٢. ضبط الجسد علاجياً، وعلاقة الزواج. د. حقوق الملك والخدمة: ١. حيازة الملك والخدمة والتنازل عنها. ٢. اختيار الإقامة. ٣. اختيار المهنة. هـ. الحقوق التنظيمية: ١. تنظيم الموظفين. ٢. تنظيم الشركة. ٣. تنظيم الحزب.	أ. حقوق شخصية: ١. اقتراع الفئات والجماعات المختلفة. ٢. حقوق الترشيح وتولي المناصب. ٣. الحق في تكوين حزب سياسي والالتحاق بحزب. ب. حقوق تنظيمية: ١. التجنيد السياسي. ٢. جمع التبرعات السياسية. ٣. المشورة التشريعية والإدارية. ٤. المساومة السياسية. ج. حقوق التطبيع (للمهاجرين): ١. الحق في التطبيع عند الإقامة. ٢. الحق في المعلومات عن عملية التطبيع. ٣. حقوق اللاجئين. د. حقوق المعارضة: ١. حقوق الأقلية في معاملة متساوية ومنصفة. ٢. الحق في المعلومات وفي البحث السياسي. ٣. حقوق الاحتجاج والحركة الاجتماعية.
الحقوق الاجتماعية	حقوق المشاركة
أ. حقوق التمكين والحماية: ١. الخدمات الصحية. ٢. التسهيلات الأسرية. ٣. المشورة الشخصية والأسرية. ٤. إعادة التأهيل البدني. ب. حقوق الفرصة: ١. تعليم ما قبل المدرسة. ٢. التعليم قبل الجامعي. ٣. التعليم الجامعي والعالي. ٤. التعليم المهني. ٥. إعانات التعليم للجماعات الخاصة. ج. الحقوق التوزيعية: ١. معاشات التقاعد. ٢. الإعانة العامة. ٣. تعويض البطالة. د. الحقوق التعويضية: ١. تأمين إصابة العمل. ٢. معاش مصابي الحرب. ٣. تعويض المضاربين من حرب. ٤. حقوق التعويض عن أضرار.	أ. حقوق التدخل في سوق العمل: ١. برامج معلومات سوق العمل. ٢. برامج التدريب التحويلي. ٣. خدمات خلق الوظائف. ب. حقوق المنشأة والبروقراطية: ١. حقوق الأمن الوظيفي. ٢. مجالس العمال أو حقوق إجراء التظلم. ٣. مشاركة الزبون في البروقراطية أو الإدارة. ٤. الفعل التوكيدي والقيمة المقارنة. ٥. حقوق المساومة الجماعية. ج. حقوق ضبط رأس المال: ١. حقوق التقرير المشترك. ٢. صناديق استثمار العمال والنقابات. ٣. قوانين هروب رأس المال. ٤. قوانين المنافسة (منع الاحتكار). ٥. برامج الاستثمار الإقليمي والمساواة.

المصدر: Janoski 1998: 31

يؤكد المذهب الليبرالي على الفرد ، ومعظم الحقوق حريات تلحق بكل شخص وكل الأشخاص (أى حريات سلبية ، أو تحرر من التدخل الاجتماعى أو تدخل الدولة) مع قليل من الالتزامات الأساسية المرتبطة بطاعة القانون (دفع الضرائب ، الخدمة العسكرية ، الإمساك عن التمرد والإهانة) . وتضع الليبرالية ثقلها الخلقى والأدبى وراء الحقوق الفردية والسلبية ، ومن ثم فإن الحقوق الفردية أولية ، وتمثل مناطق كثيفة تسمح للفرد بحرية الفعل على نطاق واسع ، وتميل حقوق الجماعة والاجتماعية إلى انتهاك المبادئ الليبرالية المبنية على الفرد ، وكثيراً ما تنتهك تلك الحقوق ، ولا تؤكد الالتزامات السياسية على الإطلاق في دومينها المحدود . ويصعب إدراج حقوق المشاركة والاجتماعية في النظرية الليبرالية لأنها حقوق تتطلب التزامات مكثفة ، والعلاقات بين الحقوق والالتزامات علاقة تعاقدية ، أو علاقة مقايضة مباشرة ، أو تبادل مقيد ، أى يقابل كل حق التزام مساوٍ.

يعطى المذهب المجتمعى نظرة معارضة تقريباً ، ويؤكد على المجتمع ، الانشغال الأولى بتشغيل المجتمع القومى تشغيلاً عادلاً ، يبنى المجتمع الصالح من خلال المساندة المتبادلة وفعل الجماعة ، وليس الاختيار الفردى والحرية الفردية ، ويمثل المذهب المجتمعى في صورته المتطرفة العلاقات الإقطاعية السخية حيث توجد الحقوق ، ولكن تبدو الالتزامات نحو الجميع مهيمنة إلى حد اعتبار الحقوق ثانوية ، والحقوق الموجودة تتعلق بإمدادات صاحب السيادة ، والحماية من الأعداء الخارجيين ، وقد تتعلق بالحق في استعمال المشاع ، أو توفير الغذاء (منع التضور) . وتؤكد الصيغ الحالية للمذهب الحقوق والديموقراطية إلى حد كبير ، ولكنها ما زالت تلقى بثقلها وراء المجتمع والالتزامات المتبادلة ، الهدف بناء مجتمع قوى يقوم على هوية مشتركة ، والتبادلية ، والاستقلال ، والمشاركة ، والاندماج [Selznick 1992: 369].

الليبرالية أيضاً تبالغ في التركيز على الحقوق [Ibid: 376-380] ، ولكنها لا تستبعد الالتزامات . كذلك المذهب المجتمعى إذ يؤكد الالتزامات ، ولا يهمل الحقوق ، فالحقوق والالتزامات مترابطان طبقاً للتبادل المعمم ، ويتوقع من المواطنين أن يؤديوا التزاماتهم دون توقع مقابل مباشر ، وسيحصل الوفاء في المدى الطويل ، بعد وفاء المواطنين بعدد كبير من التزاماتهم.

نظرية الديمقراطية المتوسعة بوصفها اقتراباً ديموقراطياً اجتماعياً غير معروفة على نطاق واسع ، وربما كانت نظرية توفيقية ، إلا أنها طريق ثالث ، وليست مجرد مركز وسط بين

المذهب الليبرالى والمذهب المجتمعى [Singer 1992: xiii] ، تتعامل مع توسيع الحقوق ومدها ؛ وبالذات الحقوق الفردية والتنظيمية المتعلقة بالناس الذين يعانون من التمييز مثل الطبقة والنوع والجماعات الإثنية:

"تضم الديمقراطية المتوسعة : ديموقراطية المشاركة ، الاشتراكية الديمقراطية ، والاجتهادات الراديكالية للديموقراطية الليبرالية التى نبعت من روسو ، وجون ستيوارت ميل ، وت. هـ. جرين ، وجون ديوى . تحتاج هذه النظرية لصالح زيادة المشاركة فى - والضبط على- صنع القرار الجمعى ، إما بواسطة الديمقراطية المباشرة فى أوضاع صغيرة النطاق ، وإما من خلال خلق روابط أقوى بين المواطن والمؤسسات التى تعمل على نطاق أوسع " . [Warren 1992: 8-23].

مع أن النظرية المجتمعية ونظرية الديمقراطية المتوسعة تكافحان التغرب ، وتساعدان على التحول الذاتى ؛ فإن الديمقراطية تؤكد المتوسعة الحقوق من أجل التقوية والمشاركة . ولا تؤكد النظرية المجتمعية الحقوق كثيراً ، وإنما تؤكد الالتزامات من أجل اتباع القيادة الخلقية . وترفض الديمقراطية المتوسعة التوكيد على الحقوق المساواتية للأفراد ليقترفوا الحراك الاجتماعى ، ويبينوا حظوظهم ، بينما الآخرون يعانون ، وترفض ما تفرضه النظرية المجتمعية من التزامات على المواطنين لتعزيز الجماعة والمجتمع ، بينما الحقوق مهملة ، وتؤكد على الموازنة بين حقوق والتزامات الفرد والجماعة فى العلاقات التعاونية والتنافسية ، والنتيجة هوية ذاتية معقدة ، تصهر المصالح الفردية من خلال المشاركة فى أنشطة المجتمع ؛ سواء تعلقت المصالح بالشغل ، أو المجاورة ، أو المجتمع المحلى ، أو حاجات الرفاه ، ولكنها فى الوقت نفسه تحمى الحقوق المدنية الفردية.

يمكن ربط النظريات الثلاث بأنماط مختلفة لنظم الحكم ؛ الليبرالية بتوكيدها الحقوق والالتزامات فى نظم الحكم الليبرالى (بريطانيا ، الولايات المتحدة) ، ويميل المذهب المجتمعى إلى توكيد الالتزامات على الحقوق فى نظم الحكم التقليدية (فرنسا ، ألمانيا) ، وفى نظم الحكم الديمقراطية الاجتماعية (الدول الإسكندنافية) ؛ الديمقراطية المتوسعة بمستوياتها الأربعة للحقوق: القانونية والسياسية والاجتماعية والمشاركة . إلى جانب تبنى كل نظام مركزاً متميزاً فى الحقوق والالتزامات ، فإنه يمثل تصوراً فريداً للمجتمع المدنى ، فى الدولة الليبرالية قليل من التداخل بين المجال العام والدولة والسوق ، وفى النظام التقليدى التداخل كبير بين المجال العام ومجال السوق ، وأحياناً تداخل معقول مع مجال الدولة ، وتستخدم النظم

الديموقراطية الاجتماعية نظرية المشاركة المتوسعة لتسوّغ زيادة المشاركة في الحكومة والاقتصاد على مستويات متعددة.

نعيش اليوم "متزامنة ما بعد كل شيء"، في الأعمال الخاصة ما بعد العصر الصناعي ، وفي الأبنية الاقتصادية ما بعد المرحلة الرأسمالية ، وفي الفلسفة ما بعد الأصولية ، وفي الثقافة ما بعد الحداثة ، وفي الأيديولوجية ما بعد الشيوعية ، وباختصار الوجهة السياسية غائبة.

إذن نحن أمام ثلاث معضلات لا تحل حلاً مجدياً وفعالاً إلا على المستوى المحلي : الأولى : معضلة الموازنة بين الحقوق والالتزامات ، الثانية : معضلة منح الحقوق وممارسة الحقوق ، والموازنة بين المواطنة بوصفها منزلة والمواطنة ممارسة واقتداراً ، الثالثة : معضلة المواطنة بوصفها علاقة بالنظام السياسى والمواطنة بوصفها علاقة بالمجتمع السياسى.

كتب غانم عام ١٩٨١م [غانم ١٩٨١م] : "ينظر إلى التنظيمات المحلية من ثلاث زوايا : الأولى : كمخطط لتنظيم الحكومة ، والثانية : كمخطط لتنظيم المجتمع ، والثالثة : كمخطط لخلق توازن بين الحكومة والمجتمع ، ولا شك في أن كل زاوية من هذه الزوايا تستهدف الحفاظ على نوعين من الأنماط الثقافية أحدهما قومى والآخر محلى . ويعبر عن الأنماط الثقافية على المستوى القومى ، بالفلسفة أو التقاليد المستترة وراء فكرة التنظيمات المحلية في المجتمع ككل ، أما الأنماط المحلية فتعبر عن تصورات العلاقات القائمة بين المجتمع القومى والمجتمع المحلى من جانب ، وعن التباينات الثقافية المحلية القائمة اليوم (أو ما يسمى بالثقافات الفرعية) ، وأثرها في التنظيمات المحلية ، وتأثير الأخيرة عليها . وإذا كان النوع الأول يسمح بفهم تنظيمات الحكم المحلى وموضعها من النظام السياسى ، واختصاصاتها ، والقيود الرسمية الواردة على ممارساتها ، فإن النوع الثانى يكشف عن تقبل فكرة التنظيمات المحلية ، وإمكاناتها الحركية ، وطموحات أبناء الوحدات المحلية ، فضلاً عن أن كلا النوعين يوضح إسهام التنظيمات المحلية في المجتمع القومى و/ أو المحلى".

وكتب عام ١٩٩١م في مقدمة كتيب صغير عن الإدارة المحلية: "فهذا كتيب في 'الإدارة المحلية' غاية متواضعة ، وقيمتة عظيمة ، فغايتة تقديم حد أدنى من المعرفة ، متى انتفع بها عَظُمَ الأثر ، وانمحق كثير من الخطر . فإن قلنا إن الأمم يدفع بعضها بعضاً ، فكل واحدة منها في داخلها إلى هذا أحوج ، وإن كان تدافع الناس فرادى أنمى للصراعات والعنف ، فهم إلى التآخى والترابط أعوز ، وإن كانت الحكومات اليوم تتخلى ، فما أحرى الناس جماعات بالتولى ، فمن يحمى ضعيفهم؟ ومن يعين معوزهم؟ ومن يرعى خدماتهم؟ ومن ينمى

مجتمعاتهم؟ أترك لباحث عن ربح قد لا يراعى الله ولا يرحم؟ أم لمتفضل بوقت وجهد ومال قد لا يجد ، أو لا يعلم؟ أم مصادفة قد لا تفيد بل تصدم؟".

إذا عبرت هذه العبارات عن شيء فهو الميراث التاريخي الذى لم يتخلص من الفكر الغربى والفكر العربى على السواء ، والذى تجسده العضلة الثالثة . وما زال القانون الرومانى له تأثير كبير حتى فى النظام الأنجلوساكسونى الذى لا يُعرف بشيء فى المواطنة غير مدون فى تشريع ما . يقول أوليفر وهيتير عن بريطانيا : "لا يوجد ميثاق للحقوق أو دستور مكتوب فى المملكة المتحدة ، ويعنى هذا أنه لا توجد حقوق قابلة للإملاء قانوناً يمكن أن يحصل عليها المواطنون ، ولا يمكن التدخل فيها ببساطة بتشريع يحرره البرلمان بالطريقة العادية ، أو بأفعال الحكومة ، أو الشرطة أو أجهزة الدولة الأخرى ، طالما أنها لا تنضوى على ضرر". [Oliver and Heater 1994: 74] .

وفى مصر أيضاً لا يعترف النظام إلى حد كبير بحقوق غير مدونة فى تشريع ، ومن ثم نشهد حركة حقوق متصاعدة ، وفضائل مدنية متآكلة ، وروح مجتمع متهافنة . القانون الرومانى يعبر عن علاقة السيد بالعبد ، لا علاقة الأقران بعضهم ببعض ، روحه الأمر والنهى ، ومن ثم فالعلاقات علاقات بالنظام السياسى أو الحكومة ، حتى فى العلاقات المدنية ، تملى الحكومة العقود ، أما روح المجتمع المحلى فالتسهيل والتمكين ، وقل علاقة تنظيم ، وعلاقة معاضد ، وعلاقة تضامن ، أو أى علاقة تجدها فى تراثنا.

ثانياً : سياسات الحياة اليومية : تهديدات وفرص المواطنة المحلية فى مصر

حاول "تام" لم شعث المذهب المجتمعى ، الفكرة المحورية "المثل الأعلى" المجتمعات [المحلية] الجامعة ، الذى يقوم على ثلاثة مبادئ: "الاستقصاء التعاونى ، والمسئولية المتبادلة ، ومشاركة المواطن" ، إنما يريد إيجاد بديل حيوى لليمين واليسار ؛ للفردية والسلطوية ، على ثلاثة مستويات : المستوى التنظيرى حيث تفحص المبادئ المجتمعية ومضاعفاتها بالنسبة إلى تقويم الادعاءات المتعارضة ، وتعيين القيم المشتركة ، وإصلاح أبنية القوة ، ومستوى السياسة حيث تطبق هذه المبادئ على مسائل التعليم ، وفرص الشغل والحماية التى يجب أن تؤمن لكل أعضاء المجتمع بوصفها شرطاً أساسياً للمواطنة ، ومستوى التنظيم حيث يناقش انخراط المواطنين فى مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والقطاع التطوعى [Tam 1998: vii - viii] لإحداث الإصلاحات الضرورية.

فبالنسبة إلى التعليم ؛ يتطلب المجتمع المحلي الفعال مواطنين لديهم قدرات ودافعية أن يتحملوا مسؤولياتهم ، ولا يتوافق التلقين المذهبي مع الاستقصاء التعاوني ، فالمطلوب تنمية القدرات الخلقية والعقلية لدى النشء ، وتلك مسئولية أولياء الأمور والمدارس ، وأصحاب الأعمال والحكومة . في الأسرة - حيث المودة ، والمناقشة الصريحة والسلوك المسئول ، والاستمتاع المشترك - يستطيع الأطفال تنمية تقدير القيم المشتركة ، واحترام الآخرين ، وعلى المدرس أن ينمى الطابع ؛ أن يعلم قيم الحب والتعاطف مع الآخرين ، البحث الانتقادي عن الصدق ، وتقوى الإنصاف وتنمية الذات ، ويجب أن يتلقى أولياء الأمور والمدارس مساندة أصحاب الأعمال وأجهزة الدولة.

وبالنسبة إلى الشغل ؛ الشغل مطلوب لتحويل الموارد إلى السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع ، ولتوفير مصدر للدخل ، وإعطاء الناس أدوات تحقيق طاقاتهم في تطبيق مواهبهم . إذا لم يجد الناس فرص العمل صاروا مستبعدة من حياة المجتمع ، وصاروا مهمشين إذ يفتقرون إلى الموارد المالية التي تمكنهم من الوصول إلى نطاق واسع من الأنشطة ، ويتصور أنهم عاجزون عن المساهمة في حسن حال الآخرين . وينبغي أن يتدبر المجتمع إستراتيجيات تحسين واستدامة حسن حال أعضائه ، وأن تساند الحكومة آليات المشاركة لكل الجماعات ، حتى يتحقق التعاون على المستوى المحلي والإقليمي والقومي والدولي ، على أن تكون كل جماعة خاضعة للمحاسبة أمام الباقي ، وبخاصة من يتأثرون بأعمالها.

يؤمن أعضاء المجتمع الحماية لأنفسهم ، دون التعويل على جماعة أو جهاز يغتصب سلطتهم (قوتهم) ؛ حماية من الضرر ، ومن الحاجة ، ومن الخوف ، ومن ثم يشاركون في تشكيل السياسات والإجراءات الختائية ، مشاركة لا تقوم على أسس حزبية ، يشكلونها وينخرطون في تنفيذها ومتابعتها.

يتطلب الاستقصاء التعاوني أولاً : ألا ينفرد بتقرير الصدق فرد أو جماعة أيًا كانت ، ثانياً : أن يتم بالتوافق بين المشاركين من خلال مناقشة صريحة (مفتوحة) ، ثالثاً : أن يكون الصدق قابلاً لإعادة الفحص ، نتيجة تدخلات جديدة من المشاركين أو من غيرهم ، رابعاً : ألا يقام الصدق على منازل المشاركين أو انتهااتهم ، وإنما على جدارة الادعاءات ، خامساً : أن يكون المبدأ هو "الاحتمال" (التسامح) . لا يدعى أحد "العصمة" أو "معرفة الصدق" ، وما يقدمه البشر قابل للأخذ والرد ، وقوام وحدة وتماسك المجتمع القيم والاعتقادات المشتركة وليس فرض رأي.

تتطلب المسؤولية المتبادلة والقيم المشتركة : أولاً : أن يتحمل كل أعضاء المجتمع مسؤولية تمكين كل منهم الآخر من تقفـى القيم المشتركة ، وأهم القيم : (١) قيمة الحب: أن يُحب المرء وأن يُحب ، الصداقة ، التعاطف ، الرقة ، اللطف ، التكريس . (٢) قيمة الحكمة : فهم ووضوح الفكر ، أن يفكر المرء لنفسه بنفسه ، أن يزن الدليل ، وأن يضع أحكاماً جيدة . (٣) قيمة العدل : أن يعمل المرء للآخرين ما يجب أن يعملوه له ، وأن يعاملهم بما يجب أن يعاملوه ، والمعاملة بإنصاف ، وعدم التمييز ، والتبادل فى المعاملة . (٤) قيمة تحقيق الذات: أن يحقق المرء طاقته وينميها ، وأن يستمتع بنفسه ، وأن يشعر بالرضا ، وأن يفخر بأفعاله وإنجازاته . ثانياً : أن تكون هذه القيم ، والقيم الأخرى التى تتوافق عليها الجماعة أساس المسؤوليات والواجبات ، فتكون أساس الترابط ، وتكون مقدمة على القيم الجزئية لفرد أو جماعة جزئية . ثالثاً : أن تكون هذه القيم أساس تعاملات المجتمع مع المجتمعات الأخرى .

تتطلب مشاركة المواطن أولاً : أن يستطيع من يتأثرون بأى بنية قوة أن يشاركوا بوصفهم مواطنين متساوين فى تحديد كيف تمارس تلك القوة ، قد تكون بنية القوة مجتمعاً محلياً أو مدرسة أو إدارة حكومية أو شركة متعددة الجنسية ، ثانياً : أن تكون علاقات القوة علاقات ديمقراطية ، ولا تقتصر على المنافسة الحزبية الانتخابية ، فهى ترتيبات لتوزيع القوة على نحو دورى ، ولا تمكن المواطنين من تقفـى القيم المشتركة ، وتعمل على الإيـان بالقواعد والإجراءات ، وليس على ما يجب عمله لصالح الجميع ، فتحول المواطنين إلى متسوقين يتطلعون إلى ما يؤمّنونه لأنفسهم ، بغض النظر عن عواقبه بالنسبة إلى الآخرين ، وإنما تمتد إلى أن يتعلم المواطنون عمليات صنع القرار والتراجع ، وكيف تصلح ، بالنسبة لأى مؤسسة - حكومية أو خاصة أو طوعية - يتأثرون بها ، ثالثاً : أن تزال العقبات أمام الوصول إلى المعلومات ، وتقديم المقترحات ، ومناقشة المقترحات المشاركة فى عمليات صنع القرار ، سواء عقبات هيكلية (علاقات قوة) ، أو مادية ، أو سيكولوجية ، رابعاً : أن تعزز أخلاق التطوع والمشاركة ، والانخراط لا الانسحاب . [Tam 1998: 13 – 18].

أعتقد أن هذه السياسات الثلاث : التعليم ، والتوظيف ، الحماية ، أخطر سياسات يومية تستحوذ على المواطن العادى . ولن أقول أكثر مما قاله "تام" بشأن هذه السياسات ، وإنما أوضح التيارات المسيطرة فيها ، كتعبير ذاتى عن هموم مجتمعية ، التعبير الموضوعى عنها فى كتابات أخرى .

أ. الاستقصاء التعاونى : يسود وضع هذه السياسات اقتراب "الحكومة تعرف كل شيء" ، هى التى تصنع السياسات ، وهى التى تخطط ، وإن شاركها أحد فهم أصحاب القوة

الاقتصادية ، وليست هذه نزعة مركزية ، وإنما نزعة وصاية. حتى عندما أرادت إشراك المجتمع المدني (المنظمات الأهلية) أبت إلا أن تضعه تحت وصايتها ؛ فكيف تكيف وضع "المجلس القومى للمرأة" مثلاً ، أهو منظمة حكومية ، أم منظمة غير حكومية؟ وستحاول خلق تنظيمات مشابهة لفئات أخرى مثل الشباب. وعندما أرادت انخراط الناس كما يقال نظمت العملية من خلال حزبها المنفرد والمتفرد "الحزب الوطنى الديموقراطي" ، "لا بد أن تكون الأمور تحت السيطرة" ، ربما لا تشغل إلا بالمسألة الأمنية - كما عبر رئيس وزرائها فى برنامج تليفزيوني- وربما ادعت أن لديها هى وحدها المعرفة الفنية (هذه وجهة الوصي) وعلى المجتمع القاصر أن يطيع ليس غير.

ب. المسؤولية المتبادلة والقيم المشتركة : "بذلنا جهدنا" ، "خفضوا النسل" ، "نعمل على استقرار سعر الصرف" ، "نحافظ على مستوى أسعار السلع". ضربان من التعبيرات ؛ ضرب لإلقاء اللوم ، وضرب لإبراء الذمة ، أما من المسئول عن ماذا فنادراً ما يكون. وضرب ثالث من التعبيرات "وعدنا ولبينا" (ضرب من المن).

تعكس هذه الضروب نوعاً من شعور "نحن وأنتم" ، و"ضعف الثقة" . ولاشك فى أن المجتمع المصرى يعايش مجموعة طيبة من القيم ، ويتمسك بها نوعاً ما ، لكن من المشكوك فيه أن الحكومة تشاركه إياها . مثلاً : بينما يؤمن المجتمع بـ "ما حك جلدك مثل ظفرك" ، تؤمن الحكومة بـ "ليس أجدى من الاستثمار الأجنبي". ويؤمن المجتمع بـ "النواة تسند الزير" ، وتؤمن الحكومة بـ "إما مائة مليون وإما لا". ويؤمن المجتمع بـ "إن كان عند جارك خير افرح له ، إن ما جاءك منه كفاك شره" ، وتؤمن الحكومة بـ "عندك تستهلكه وعنده يستثمره". ويؤمن المجتمع بـ "أنا وأخي..." ، وتؤمن الحكومة بـ "أبى وأبيك القانون". ويؤمن المجتمع بـ "اعمل لك سبوبة" ، وتؤمن الحكومة بـ "انتظر ٢٠١٧ سيوفر لك المستثمرون الأجانب فرصة عمل أجير". ولن نسهب فى تناقض القيم ، ونشير إلى المسؤولية: حوادث قطارات ، وحوادث صحية ، وسرقات كبرى ، ولم يعرف المجتمع مسئولاً.

ج. مشاركة المواطن : الإعلام والمرافق العامة لا تعرض ولا تتحدم إلا ما يخص الحزب الوطنى الديموقراطى ، فمن المواطن؟ يكفيه أن يكون مستمعاً ومشاهدًا ، يكفيه أن يكون متلقيًا . نفس الوجوه فى المحافل ، ونفس الأيادى على الموائد ، والمواطن "يطلب مساعدة" ، والمواطن "يشكو مظلمة" ، والمواطن "نعمل له ، وعملنا له" ، يكفيه أن لديه فرصة "أن يصوت" ، فسجل نفسك فى الجدول الانتخابى ، وإن أردت أن تكون خيرًا نشطاً "تبرع ولو بجنيه" ، أما السياسة فلا يقدرها إلا نحن ، "ما أدراك بها ؟! إنها اختيار حكيم" ، وليست

الحكمة مشاعاً ، إنما "للخاصة" . لكم نشكو من السلبية واللامبالاة ، وهذا حصاد ما "غرسناه" . ادخل قسم شرطة تعرف من أنت ، أو اطلب تصريح بناء تعرف ما تتكلف ، اطلب شغلاً تعرف أنك لست موردًا بشرياً وإنما عالة ، حتى رغيف الخبز التي تأكله يدل على انعدام حيلتك ، ووهن قوتك ، باختصار نميل إلى إضعاف المواطنين ، حتى إزاء قضاياهم البسيطة ، ونميل إلى تهميشهم إزاء قضايا مجتمعهم الكبرى ، وإلى فصلهم حتى عن جيرانهم .

د. التعليم : امتحانات! امتحانات! "تخطى المجموع المائة!" ، عباقرة هم؟ ربما لكنهم لم يؤهلوا بوصفهم مواطنين ، ولا حتى بوصفهم حرفيين . سباقٌ ضروس ، ونفخر بالأعداد ، أما النوعية ، ما لك والنوعية! المهم مدرسة هنا ومدرسة هناك وإن كانت فصلاً واحداً ، وإن لم يتوافر لها مدرسون أكفاء ، أليس المهم أن يتخرج الطلاب ؟ مدارس خاصة ، "التعليم والصحة أفضل فرص الريح في مصر" ، وجامعات ومعاهد خاصة ، " والمهم موافقة الوزير المسئول" . أى وظيفة يخدمها التعليم؟ "التخرج والتخرج" ، عجزنا عن استيعاب المتخرجين "أضف سنة تمنع عرض دفعة في سوق العمل" . أما ماذا يعلمون؟ قسّم "المادة على ستين" ، لم يعد أولياء الأمور يتحكمون بعد في مصائر أبنائهم ، "الخبراء! ما الخبراء؟!" ، التعليم بضاعة في السوق ، وربما أرخص من غيرها مع ضيق فرص الشغل ، هذا منتجنا ولا بد من أن تستهلكه . ليس هذا بتعليم يقوى ويمكن المجتمع المحلى ولا القومي .

هـ. الشغل : يالها من معضلة! بطالة متزايدة ، شباب ذو طاقة عالية لا يجد فرصة ، ومكاتب كاملة لا تثمر حتى ورقة في الأسبوع ، "لماذا أنتم كثير؟" أنتم المسئولون عن البطالة ، ليس في طاقنا إلا كذا فرصة عمل ، فلتكونوا على قدر الفرص ، "الخصخصة طريق الإصلاح" حتى وإن قذفت بالقوى العاملة في الشارع ، "هذه هى قوى السوق" ، وضعنا قانوناً موحداً للعمل ، ألا يكفيكم هذا؟! قانون السوق يضمن لصاحب العمل "مطلق الحرية" في تشغيل من يهوى ، وكيفما يهوى! لا تأمينات ، لا ضمانات ، الأجور وساعات العمل : لن نضع مراقباً على كل منشأة ، في الغرب انتهت فردية السوق إلى التركيز على القانون والنظام لصالح فئة جزئية ، الأمر الذى ربما يحميهم من السرقة ويحمي أشخاصهم ، لكنه يدمر القيم المشتركة ، يمكن تقسيم العوامل المرتبطة إلى خمسة مستويات : [Doyal, L. and Gough, I. 1991] .

١ - تهديدات الحياة: الحماية من إبادة النوع ، والحروب ، والأنشطة الإرهابية ، والأمراض والحوادث الفاتكة ، والتضور جوعاً ، والكوارث الطبيعية.

٢ - التدميرات البدنية : الحماية من سوء الصحة ، وأسباب الإعاقة ، والجوع ، وسوء التغذية ، وإصابات الحوادث أو المتعمدة ، وظروف الشغل غير الآمنة ، وظروف الإسكان السيئة ، وسوء إدارة العوادم وتلوث البيئة.

٣ - التدميرات السيكولوجية : الحماية من إهمال الوالدين ، وإساءة الاستعمال الذهنية ، والتعذيب ، والاستبعاد السيكولوجي ، ومهاجمة الكرامة ، واحترام الذات ، والتمييز ، والخط.

٤ - الحرمانات الاقتصادية : الحماية من السرقة والغش والتهديدات الأخرى للممتلكات ، ومن الظروف التي تحول بيننا وبين الشغل ، وتحول بيننا وبين الحصول على ما يكفى من شغلنا.

٥ - الحرمانات الثقافية : الحماية من العوامل التي قد تحرمنا من فرصة تنمية قدراتنا مثل عوائق التعلم ، وتحيزات الإعلام وزيفه ، والقيود التحكيمية على حرية التعبير.

هذه أمثلة للتهديدات المشتركة النابعة من قوى السوق والتي يجب أن يديرها المجتمع ككل ، دون استبعاد أصحاب القدرات ، بالاتفاق على القيم المشتركة للمجتمع ، وعلى المبادئ الأساسية للتعامل معها.

و. الحماية : الجند يحيطون بالجامعة ، "إنما نؤمن الطلاب" ، "عادت السرقات النافهة" ، "تافهون يقضون وقت فراغهم" ، "العنف متزايد في العلاقات بين الناس" ، "نحارب الإرهاب" ، "يوم القضاء بسنة" ، "قضاء نزيه" ، "ملايين من نقود المودعين تسرق" ، "يجب أن نشجع الاستثمار" ، "أسعار السلع والخدمات تزيد بلا مبرر" ، "هذه أسعار عالمية" ، "فلان سرق بيته" ، "مخطئ لم يؤمن بيته" ، "المراهقون يتعاطون المخدرات في الشارع" ، "نبحث عن التاجر" ، "الناس لا يجدون وتحدثون عن الملايين وسهولة الحصول عليها" ، "هذه هي الواقعية في الأعمال الثقافية" ، "غش جماعي في امتحان عام" ، "أجرينا تحقيقاً" ، شركة تستورد سلعاً فاسدة ، "ضماير معدومة" ، "سنحقق في الأمر" ، "شركة تحالف المواصفات" ، "بلغ عنها وستنخذ الإجراءات" ، "وسنجد أن الوحدات المرفوضة سرقت وتسربت إلى السوق" ، "شركة تلقى بمخلفاتها الضارة في الترع والمصارف" ، "حررنا لها محضراً" ، "القمامة تهدد صحتنا" ، "تعاقدنا مع شركة فرنسية" ، وفي كل الأحوال "يبقى الوضع على ما هو عليه وعلى المتضرر أن يلجأ إلى القضاء ، فقد يقضى الله أمراً كان مفعولاً".

المطلوب اقتراب مبنى على المجتمع المحلي ، يحميننا من المخاطر التي تهددنا ، ويمكننا من التعامل مع المسئولين عن هذه المخاطر . يتطلب هذا الاقتراب اتصالاً واسع النطاق ؛

إذ نحتاج إلى فهم مشترك لما نحذر منه ، يذكّرنا التعليم وحملات الحماية العامة بانكشاف ما نثمّنه ، وبالمضاعفات العملية لسلوكنا ، والمحورى فى الرسالة الاتصالية فكرة المسؤولية ، مسؤولية كل منا عن عواقب فعله بالنسبة إلى الآخرين ، وبالتالى لا تحمى المحاكم أو الإعلام المخطئين من عواقب أفعالهم ، ولا يتخلى أحد عن واجبه فى حماية الآخرين ، ومن ثم يراقب السلوك الضار ، ويكتشف ويسجل ، ومتى لزم يحاكم ويمجّز فاعله بفاعلية (إصلاح الخطأ ، منع المخطئ من تكرار خطئه ، توفيق المخطئ مع مجتمعه الأوسع).

يتطلب هذا الاقتراب أيضًا تقوية المنكشفين ؛ المعرضين لأن يكونوا ضحايا . الواقع أننا جميعاً منكشفون ، والضحية لا يحتاج إلى المساعدة قدر حاجته إلى التقوية . فى داخل كل منا قوة قادرة على الارتقاء به من العثرات والضوائق ، من لا يمارسها يستحق أن يكون ضحية . يحتاج كل منا إلى رعاية الآخر ، إذا أفقدتنا فردية السوق هذا الإحساس (التضامن الإنسانى) صارت إمكانية الوجود المجتمعى مهددة بالتقويض . نحتاج إلى أن نكون قادرين على التعامل مع المشكلات المباشرة ، وعلى منع تكرار حدوثها ، والنظر إلى الضحايا بوصفهم أشخاصًا يستحقون مجرد المساعدة من جهة ما يقوض الجهد الجماعى لتقوية المواطنين . لا يكفى أن تفعل الأجهزة الحكومية ، لابد أن يقبل المواطنون أنشطتها ، ومن ثم لابد أن تكون الحكومة نفسها خاضعة للفحص العام ، وللمحاسبة العامة ، ومشاركات المجتمع المحلى ضرورية ؛ مشاركة أُنْدَاد لا يشعر معها القادرون أنهم يتحملون الكثير ، ولا يشعر معها غير القادرين بعدم المسؤولية عن أحوالهم ، وإنما تعزز قدرات الناس على استدامة الحماية الجماعية ، والشعور بأنه لا يمكن حماية حسن أحوالهم ، وكل منهم فى عزلة ؛ مشاركة تسمح باندماج (تكامل) الخدمات (الأجهزة) العامة ؛ كذلك اللامركزية ضرورية ؛ الأجهزة المركزية بعيدة عن المشكلات المحلية ، ولا تستطيع التعامل معها بكفاءة وفاعلية ، والتعاملات على المستوى المركزى غير شخصية ، لا مكان لحوار حقيقى ، أو مشاركة حقيقية مع المحتاجين من المواطنين ، وفى المركزية تختبئ السلطوية.

ثالثًا : المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية فى مصر

أقول ما قلته فى أواخر عقد ١٩٨٠ : "ليس من المنتظر فى المدى القريب إزالة العقبات التى تعترض طريق الممارسة الديمقراطية [المواطنة] على المستوى القومى فى مصر ، ولذلك فإن السؤال الآن هو: كيف نحث التطور نحو مجتمع ديمقراطى [مواطنة محلية] لا مجرد نظام حكم ديمقراطى [مواطنة شكلية]؟" أهم الافتراضات التى تعتمد عليها إجابة هذا السؤال هى :

١ - المحليات هي نقطة البداية الحقيقية للتطور الديمقراطي (ديموقراطية مجتمعية ، أو ديموقراطية اجتماعية) ، ولا يعنى هذا تعطيل الإجراءات الديمقراطية المتبعة على المستوى القومي.

٢ - يحمل غرس أو إنشاء نظام حكم محلي حقيقى دفعة واحدة مخاطر كثيرة ، بالنسبة لكفاءة واقتصاد الأداء على المستويين المحلى والمركزى ، وبالنسبة لنظام القيم عند المواطنين.

٣ - لا يمكن فى المدى القصير سحب كل سلطات البيروقراطيات المحلية ، و/ أو إعالة جيش البيروقراط المحليين محليًا ، وأى تغير جوهري فى نظام العاملين لخلق نظام عاملين محلي يمكن أن يخلق "نظامًا للغنائم".

٤ - لا يمكن القول بتخلى الحكومة المركزية عن جزء كبير من سلطاتها ، فهذا سيقابل بالمقاومة مما يجعل نقل السلطات إلى المحليات "ورقيًا محضًا".

فى ظل هذه الافتراضات يمكن طرح مسارين للتطور الديمقراطى ، الأول: من داخل النظام المحلى الحالى ، والثاني: خارج هذا النظام.

أ. تنمية نظام محلي من مستويين: هذا هو المسار الأول للتطور ، حيث يعاد تنظيم النظام الحالى ليعمل على مستويين فقط : المحافظة من جانب ، والقرى والمدن أو الأحياء من جانب آخر . ومتطلبات هذا المسار هي:

١ - أن تقتصر إدارة الدولة على مستوى المحافظة ، وتعطى الوحدات الأدنى حكمًا محليًا حقيقيًا.

٢ - أن تجمع الخدمات التى تقدم فى مجموعتين: خدمات بيئية وخدمات شخصية ، فتشمل الخدمات البيئية وظائف التخطيط والتنمية والمواصلات والإسكان ، وكل المسائل التى تتطلب إنفاقاً رأسماليًا ضخماً ، وتتعلق الخدمات الشخصية برفاهية المواطن من تعليم أولي ، ومياه نقية ، ونظافة ، وضمان اجتماعي ، وهلم جرا . وتوكل الخدمات البيئية إلى مستوى المحافظة والخدمات الشخصية إلى المستويات الأدنى.

٣ - تشكل مجالس محلية منتخبة لها سلطات صنع القرار وتنفيذه على مستوى الوحدات الأدنى ، وتشكل مجالس مختلطة (أعضاؤها منتخبون ومعيّنون) على مستوى المحافظة.

٤ - يوضع نظام للعاملين على مستوى الوحدات الأدنى متميزاً عن نظام العاملين في الدولة ، يسمح بالعمل لبعض الوقت وبالتعاقد ، ويسمح بانتخاب بعض شاغلي مناصب تنفيذية محلية.

٥ - أن تمر قرارات الحكومة المركزية إلى المحافظة في شكل برامج متكاملة ، أو على الأقل منسقة لتعمل المحافظة كوحدة إدارة محلية ، وبذلك يتحرر النظام من تبعات علاقات المديريات بالوزارات والأجهزة المركزية القائمة حالياً.

٦ - تعطى الوحدات المحلية سلطات مالية تسمح لها بتمويل أنشطتها محلياً ، وإذا وضعت برامج قومية تنفذ من خلالها تمولها الحكومة ، وتمارس عليها ضبطاً أكثر.

٧ - أن يراعى في تنظيم الوحدة المحلية المبادئ التالية :

- الإدارة الفعالة والكفاءة تحت توجيه ورقابة المجلس المنتخب (على مستوى الوحدات الأدنى) أو المختلط (على مستوى المحافظة).

- وضوح العلاقة والمسئولية بين أعضاء المجلس والموظفين المحليين.

- أن يكون النظام مفهوماً للمواطنين وقابلاً للتعامل معه.

٨ - إعادة رسم حدود المحافظات والوحدات الأدنى بما يضمن وحدات قادرة على تمويل وظائفها محلياً أساساً ، ويقلل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة.

٩ - إعادة النظر في القوانين التي تعطي سلطات وتفرض مهام على الوحدات المحلية مثل القوانين المتعلقة بالشئون الزراعية ، والشئون الصحية ، والتعليم ؛ لتصبح متوافقة مع النظام الجديد.

١٠ - إبعاد السياسة الحزبية عن النظام الجديد.

ولا شك في أن هذا النظام - فيما يتوقع - سيضمن توفير خدمات أكثر تحسناً للجمهور ، واستخداماً أفضل للموارد النادرة ، سواء نقدية أو بشرية ، وقدرة متزايدة للموظفين المحليين على مواجهة تحديات التنمية والتغير الاجتماعي ، وإضفاء الحيوية على النظام بما يجعل مصر كلها تشعر بأن لها دوراً في حكم نفسها.

ب. تنمية ديمقراطية وظيفية: وهذا هو المسار الثانى الذى يسمح بنمو نظام وظيفى إلى جانب النظام الحالى ، يحل محله تدريجياً فى أداء وتوصيل الخدمات المحلية ، والاضطلاع بمهام

التنمية ، وقد بدأ هذا المسار من قبل ، ولكن التطورات المجتمعية أدت إلى ذبوله تدريجيًا ، ومقومات هذا المسار :

١ - تشجيع جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الأخرى التى ينظمها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م بوصفها منظمات ديمقراطية.

٢ - إعادة فكرة اشتراك المستفيدين من الخدمات فى إدارة الخدمات ، كمجالس الآباء ومجالس الجمعيات التعاونية ، والتوسع فى الفكرة بمدىها إلى الخدمات الأخرى ؛ سواء على مستوى الوحدات العاملة ، أو على مستوى وحدات الإدارة.

٣ - التنازل تدريجيًا عن بعض الاختصاصات والسلطات لهذه الأجهزة ، وكذلك عن بعض الموارد المحلية التى - فى هذه الحالة - تجمع مخصصة الأغراض.

٤ - تشجع الوحدات المحلية التى لا توجد بها جمعيات تنمية مجتمع بتكوين جمعيات ، وتتخلى الوحدات المحلية عن المسائل البلدية من نظافة وإنارة ومياه هذه الجمعيات لتديرها وتصنع القرار بشأنها مستقلة عن الوحدات .

٥ - توضع مقاييس معيارية لأداء الخدمات المختلفة ، تكون قابلة للفهم والتطبيق ، وتستخدمها التنظيمات السابقة الذكر لتقويم أدائها وتستخدمها السلطات المحلية الرسمية (الموجودة حاليًا) فى الإشراف والتفتيش.

٦ - يوضع نظام واضح المعالم لتقديم الخدمات الفنية التى تقدمها الحكومة المركزية والوحدات المحلية الحالية.

٧ - تغيير نظام الانتخاب المحلى القائم إلى نظام لتمثيل الجمعيات المحلية ، ومجالس إدارات الخدمات ، وبذلك يستبعد تأثير السياسات الحزبية على المستوى المحلى ، وتخلق رابطة مباشرة بين المواطن والجمعيات ، ومجالس إدارة الخدمات ، وبين هذه الأخيرة والوحدة المحلية.

ولا شك فى أن هذا النظام يحقق المزايا التى يحققها المسار الأول ، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب تغييرات جوهرية فى النظام الحالى ، ويسمح فى المستقبل بخلق حكومات محلية ذات أساس وظيفي.

ولا يجب فهم المسارين المطروحين بوصفهما نظامين كاملى الصياغة ، وإنما هما مجرد أفكار أولية حول مسار التطور الديمقراطى ، ويحتاجان إلى مزيد من الفحص والدراسة.

أما بعد ...

هذه هموم مواطن ، فمن يحملها معه ؟ أيوكلها إلى حكومة قومية بعيدة يشق عليه الوصول إليها ؟ أم إلى منعمين متفضلين لا يعطون إلا ما يفيض عنهم ويخدم مصالحهم ؟ أم إلى جيرته وأهله ؟ لا ريب في أن أهلي وجيرتي أولى بحمل همومي ، وأقدر عليها ، وأنفع لها ، وذاك هو جوهر "المواطنة على المستوى المحلي".